[٧]

تحول الكنيسة إلى دولة طائفية عنصرية

أما على الجبهة المصرية.. التى قالت عنها «استراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات» -من القرن العشرين-: «**إنه إذا تفتت مصر تفتت الباقون**»!.. فلقد بدأ يتخلق فى صفوف النصارى الأرثوذكس -عقب الحرب العالمية الثانية- ومع نجاح «الإحياء اليهودى»، الذى اتخذ شكل الكيان الصهيونى الذى أقيم سنة ١٩٤٨م على أرض فلسطين -.. بدأ يتخلق تيار «طائفى -عنصرى- انعزالى» يسعى إلى تغيير هوية مصر، وخلعها من المحيط العربى الإسلامى، واستبدال اللغة القبطية باللغة العربية، وتسويد المسيحية فيها بدلاً من الإسلام.. أى بدأ البعث والإحياء لمشروع المعلم يعقوب حنا من جديد..

نعم.. بدأ تخلق هذه النزعة الطائفية.. والسعى إلى تحقيق هذا الحلم -الذى يبدو مجنونًا!-.. وتناثرت وتراكمت وتكاملت -فى الطائفة الأرثوذكسية- تحديدًا- الأفكار والوقائع التى تقود فى هذا الاتجاه.. اتجاه تفتيت مصر، وتغيير هويتها القومية والحضارية.. والارتداد بها إلى الوراء أربعة عشر قرنًا!..

- فيكتب القمص «سرجيوس» [١٨٨٣- ١٩٦٤م] فى مجلة «المنارة» بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٤٧م يقول:

«إن أرض الإسلام هى الحجاز فقط، وليست البلاد التى يعيش فيها المسلمون»!

● ويعترف «نظير جيد» -فى مقال بمجلة «مدارس الأحد»- بتاريخ يناير سنة ١٩٥٢م بتزعمه لجماعة ذات نزعة طائفية سنة ١٩٤٨م -العام التالى لتخرجه من الجامعة!-.. حتى لقد ذهب إليهم -أى إلى جماعة نظير جيد- نجيب إسكندر باشا- وزير الصحة فى حكومة النقراشى باشا [١٣٠٥- ١٣٦٨هـ- ١٨٨٨- ١٩٤٨م] قائلاً لهم -كجماعة-:

«لحساب من تعملون؟!.. أنتم تهددون وحدة العنصرين»!..

كما يعلن نظير جيد -فى هذا المقال:

«إن المسلمين قد أتوا وسكنوا معنا فى مصر»! -أى أن المسلمين المصريين جالية محتلة لمصر منذ أربعة عشر قرنًا![1].

● وفى أول شهر توت -رأس السنة الفرعونية- وعيد الشهداء عند الأرثوذكس سنة ١٦٦٩ق -١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٢م تتبلور هذه النزعة الطائفية العنصرية الانعزالية فى **«جماعة الأمة القبطية»** التى استقطبت خلال عام واحد ٩٢,٠٠٠ من شباب الأرثوذكس.. **والتى أعلنت عن «مشروع قومى»، وليس مجرد مطالب لأقلية دينية، أعلنت:**

---

(١) انظر نص هذا المقال فى نهاية كتاب: دكتور سليم نجيب [الأقباط عبر التاريخ] -تقديم: مجدى خليل- طبعة القاهرة- دار الخيال سنة ٢٠٠١م.

١- أن الأقباط يشكلون أمة[١].. ويطلبون حذف النص الدستورى الذى يقول إن الإسلام دين الدولة!.. وإن اللغة العربية هى لغتها!.. وذلك ليكون الدستور مصرياً.. وليس عربياً ولا إسلامياً.. وإعلان «أن مصر كلها أرضنا التى سلبت منا بواسطة العرب المسلمين منذ ١٤ قرنًا.. وأننا سلالة الفراعنة.. وديانتنا هى المسيحية.. وسيكون دستورنا هو الإنجيل.. وتكون لغتنا الرسمية هى اللغة القبطية.. وكان لهذه الجماعة علمها وزيها الخاصان بها.. وكان العلم يمثل صليبا منصوبًا فى الإنجيل.. كما كان لها نشيد خاص تنشده فى جميع الاحتفالات والاجتماعات.. كما افتتحت فى المحافظات مدارس لتعليم اللغة القبطية بالمجان!!»[٢].

ولقد حاولت هذه الجماعة -الطائفية.. العنصرية- ضم قيادة الكنيسة إلى هذا المخطط.. فلما رفض البابا يوساب الثانى [١٩٤٦- ١٩٥٦م] ذلك، اختطفوه.. وذهبوا به إلى دير صحراوى.. وأجبروه على التنازل عن البابوية!..

فلما اعتقلت حكومة ثورة يوليو بعض قيادات هذه الجماعة -وفى مقدمتهم المحامى إبراهيم هلال- وحلت التنظيم فى ٢٤ إبريل سنة ١٩٥٤- وأحالتهم إلى المحاكمة.. دخلت قيادات أخرى من هذا الاتجاه الطائفى الانعزالى- فى مقدمتهم نظير جيد- إلى الدير فى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٤م.. سالكة طريق الرهبنة، لتصل إلى قمة الكنيسة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧١م..

---

(١) لقد لاحظت استخدام «بونابرت» مصطلح «الأمة القبطية» فى مراسلاته مع خونة النصارى الذين تعاونوا معه.. وكذلك استخدامهم لهذا المصطلح -انظر: عادل جندى «المخططات الخطيرة»- صحيفة «وطنى» فى ٢/ ٧/ ٢٠٠٦م.

(٢) [الأقباط عبر التاريخ] ص ١٨٤، ١٨٥.

ولتحقق -«بالانتخاب»- سيطرة هذه النزعة الطائفية العنصرية على الكنيسة.. بعد أن فشل تحقيق هذه السيطرة -سنة ١٩٥٤م- «بالانقلاب»!!..

- ولقد بدأ -منذ ذلك التاريخ- مسلسل «الفتنة الطائفية»، الذى قادته الكنيسة.. الأمر الذى يطرح السؤال- الذى لم يلتفت إليه الكثيرون- وهو:

- لماذا لم تكن بمصر المعاصرة فتنة طائفية قبل هذا التاريخ -نوفمبر ١٩٧١م-؟!..

وعلى أرض الواقع -واقع الفتنة الطائفية- توالت الحوادث والأحداث.

- فتم الخروج بالكنيسة -لأول مرة- عن رسالتها الروحية ونهجها التاريخى.. وتحويلها إلى حزب سياسى.. ودولة داخل الدولة -وأحيانًا فوق الدولة-.. وسحب المسيحيين من مؤسسات المجتمع والدولة إلى «دولة الكنيسة ومجتمعها»..

- وبدأ تفجير وقائع الفتنة الطائفية -بداية بأحداث الخانكة- فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢م منتهزة فرصة انشغال الدولة بالإعداد لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م.. مع استمرار وقائع هذه الفتنة الطائفية، فى ظل الحماية الأمريكية، والتدخل الأمريكى فى شئون مصر الداخلية، بدعوى حماية المسيحيين من الاضطهاد!.. ولقد استمرت وقائع هذه الفتنة، رغم تغير قيادة الدولة.. وتعاقب الحكومات.. وتغير المواقف من الجماعات والأحزاب!..

١- فـفى ١٧، ١٨ يوليـو سنة ١٩٧٢م عقـدت قـيـادة الكنيـسة مـؤتمرًا بالإسكندرية، اتخـذت فيـه قرارات طائفـية -لا علاقـة لها بالـرسالة الروحية للكنيسة- وأبرقت بهذه القـرارات إلى مؤسسات الدولة «بلهجة صدامية»، مهددة «بالاستشهاد» إذا لم تستجب الدولة لهذه المطالب!..

٢- وفى نـفس التـــاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ -وعـلى هامش المـؤتمر- تم الإعلان للخـاصة- فى محـاضرة بالإسكندرية- بالكنيـسة المرقسـية الكبرى- حضرها خاصـة الخاصة من رجال الدين وبعض الأثرياء- تم الإعلان عن مـعالم المشروع الطائفى العنصـرى الانعزالى، الذى يطمع فى تغـييـر الهوية.. والواقع.. والخـريطة.. والحـضارة.. والتاريخ -بالنسبة لمصر-!..

تلك المحاضرة التى قال فيها كبيرهم:

«إن الخطة موضـوعة لكل جـانب من جوانب العمل عـلى حدة فى إطار الهدف الموحد..

لقـد عـادت أسبـانيـا إلى أصـحـابهـا المسيـحـيـين بعـد أن ظلت بأيدى المستعمرين المسلمين قرابة ثمانية قرون..

وفى التاريخ المعـاصر عادت أكـثر من بلد إلى أهلها بعـد أن طردوا منها منذ قرون طويلة؟!..

والمطلوب: مقاطعة المسلمين اقتصاديًا، والامتناع عن التعامل المادى معهم امتناعًا مطلقًا إلا فى الحالات التى يتعذر فيها ذلك.

والعمل على زحزحة أكبر عدد من المسلمين عن دينهم، وتشكيك الجموع الغفيرة منهم فى كتابهم وصدق محمد.. مع التزام الهدوء واللباقة والذكاء فى ذلك، منعًا لإثارة حفيظة المسلمين أو يقظتهم.. مع مجاملتهم فى أعيادهم حيثما يكون الاختلاط..

واستثمار النكسة والمحنة الحالية لصالحنا، فلن نستطيع إحراز أية مكاسب أو أى تقدم نحو هدفنا إذا انتهت المشكلة مع إسرائيل سواء بالسلم أو الحرب!..

والعمل على:

أ- تحريم تحديد النسل أو تنظيمه بين شعب الكنيسة.

ب- وتشجيع تحديد النسل وتنظيمه بين المسلمين (٦٥٪ من الأطباء والقائمين على الخدمات الصحية من شعب الكنيسة).

جـ- ووضع الحوافز للأسر المسيحية الفقيرة لزيادة الإنجاب.

د- والتنبيه على العاملين بالخدمات الصحية كى يضاعفوا الخدمات الصحية لشعبنا، لتقليل نسبة الوفيات -وعمل العكس مع المسلمين..

هـ- وتشجيع الزواج المبكر وتخفيض تكاليفه، بتخفيف رسوم فتح الكنائس ورسوم الإكليل بكنائس الأحياء الشعبية.

و- وتحريم إسكان المسلمين فى عمارات المسحيين.. وطرد المخالفين من رحمة الرب ورعاية الكنيسة.

وذلك لجعل شعب الكنيسة نصف الشعب المصرى فى مدة ١٢ أو ١٥ سنة من الآن، ليتساوى عدد شعب الكنيسة مع عدد المسلمين لأول مرة منذ الاستعمار العربى والغزو الإسلامى لبلادنا»[١].

٣- وتم احتفال الكنيسة -بذكرى القمص سرجيوس- الذى كتب فى صحيفة «المنارة» بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٤٧م- داعيًا إلى اعتبار الحجاز فقط هى دار الإسلام[٢].

٤- وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢م -إبان أحداث الخانكة- وفى قمة حرج الدولة وهى تجاهد للقيام بحرب أكتوبر- ومع اقتراب عام على تولى البابا شنودة البابوية- حرض البابا رجال الكهنوت على التظاهر والصدام العنيف مع الدولة- وهما أمران غير مسبوقين فى تاريخ الكنيسة حتى فى ظل الاضطهاد الرومانى!! -.. وقال لرجال الكهنوت:

- «أنتم كم؟».

- فقالوا: مائة وستون.

---

(١) الشيخ محمد الغزالى [قذائف الحق] ص ٥٧- ٦٥- طبعة صيدا- المكتبة العصرية- لبنان- بدون تاريخ- [ولقد حدثنى الشيخ الغزالى -عليه رحمة الله- أن أحد ضباط الأمن القومى قد جاءه بنص المحاضرة، مكتوبًا بالقلم الرصاص.. وأعطاه للشيخ، إبراء لذمته أمام الله.. ولقد أعطى الشيخ صورة من المحاضرة للشيخ عبد الحليم محمود.. ثم نشر خبر هذه المحاضرة بكتابه [قذائف الحق] -الذى صودر بمصر- وطبع خارجها.

(٢) المرجع السابق ص ٥٧- ٦٥.

- فقال لهم: عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهنا. والباقى يفترشوا الأرض افتراشًا، ويستشهدون»[1].

وكان هذا إعلانًا عن سياسة الصدام الكنسى مع الدولة المصرية لأول مرة فى تاريخ الكنيسة، وتاريخ مصر الإسلامية!..

٥- وفى ١٧/١/١٩٧٧م عقدت قيادة الكنيسة مؤتمرًا دعت إليه «ممثلى الشعب القبطى» -حسب تعبيرها-. وضم هذا المؤتمر: مجمع الآباء كهنة الكنائس، والمجلس الملى، ورؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات القبطية، والأراخنة أعضاء مجالس الكنائس. وكان هذا المؤتمر تتويجًا لمؤتمرات تحضيرية عقدت فى ٥، ٦/٧/١٩٧٦م وفى ١٧/١٢/١٩٧٦م.. واتخذ هذا المؤتمر القرارات التى تعلن عن «المشروع السياسى للكنيسة»، من: بناء الكنائس.. إلى معارضة توجه الدولة نحو الشريعة الإسلامية- [رغم أنه تطبيق لنص دستورى متفق عليه]- إلى التمثيل السياسى والنيابى والإدارى والوظيفى للأقباط فى مجلس الوزراء، ومجلس الشعب، والمحليات، والمحافظين، ومختلف مؤسسات الدولة والقطاع العام.. وحتى طلب القضاء على التوجه الإسلامى فى الجامعات!.. -كما تحدث المؤتمر باسم «أقدم وأعرق سلالات مصر»!![2].. ثم الاعتراض -أواخر سنة ١٩٧٩م- على تقنين

(١) القمص أندراوس عزيز [الحقائق الخفية فى الكنيسة القبطية] ص ٢٧. والنقل عن: ممدوح الشيخ -صحيفة [الأسبوع]- فى ٢٨/٢/٢٠٠٠م.

(٢) دكتور محمد مورو [يا أقباط مصر انتبهوا] ص ٢٥٩- ٢٧٣. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٨م.

الشريعة الإسلامية، والتهديد بإسالة «الدماء للركب من الإسكندرية إلى أسوان»!

٦- وإبان اشتعال الحرب الأهلية فى لبنان [١٩٧٥- ١٩٩٠م] ذهب شبان أرثوذكس -تحت سمع الكنيسة وبصرها.. وفى ظل صمت الرضى!- إلى لبنان، وحاربوا فى صفوف المارونية السياسية، المتحالفة مع إسرائيل ضد عروبة لبنان ووحدته وانتمائه القومى والحضارى!.. حاربوا مع «الكتائب اللبنانية».

وهكذا أصبح للكنيسة المصرية مسلحون ومقاتلون، لأول مرة فى التاريخ!!..[1].

٧- وفى عقد الثمانينيات -من القرن العشرين- أقام بعض أقباط المهجر- فى ألمانيا- «حكومة منفى»!.. كبالونة اختبار، وسابقة ليس لها نظير فى التاريخ!.. ثم أعلنوا -فى أمريكا- قيام دولة قبطية فى جنوب مصر- يوليو سنة ٢٠١١م.

وصمتت الكنيسة -صمت من «يلعب بكل الأوراق»!.. ولقد سألت البابا شنودة فى أحد لقاءاتنا -بنقابة الأطباء- عن الموقف من

---

(١) يشير أبو سيف يوسف إلى تعاطف الهيئة القبطية الأمريكية -التى تكونت فى أمريكا سنة ١٩٧٤- مع «الكتائب اللبنانية» وإلى تعاون مجلتها -[الأقباط]- مع الصهيانة.. وقولهم عن الإسلام إنه أخطر على الغرب -المسيحى- اليهودى- من الشيوعية. انظر [الأقباط والقومية العربية] ص ١٧٢- والنقل عن [التطور الفكرى لدى جماعات العنف الدينية فى مصر] ص ٢٤٢، ٣٣٦، وانظر -كذلك- محمد جلال كشك [ألا فى الفتنة سقطوا] ص ٣٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٢م.

هذا الذى تم الإعلان عنه فى ألمانيا؟.. فقال: إنهم مجانين.. لكنه قالها لى -وفيما بيننا-.. وصمت عن الإدانة العلنية لهذه المؤشرات الطائفية العنصرية الانعزالية.. - ولا نقول «الحرمان الدينى»، الذى كثيرًا ما استخدمه ضد المعارضين لانحراف الكنيسة إلى الطريق الذى جرها إليه!..

٨- ثم توالت أحداث التوتر الطائفى.. والتوجه الصدامى للكنيسة مع الدولة -لأول مرة فى تاريخها- والتى بلغت الذروة فى أحداث مارس سنة ١٩٨١م، عندما اضطر رئيس الجمهورية إلى عزل البابا من إدارة الكنيسة، وتعيين لجنة خماسية من رجال الكهنوت لإدارتها..

٩- وحتى بعد تجاوز هذه الأزمة، وإعادة الدولة للبابا.. فلقد استمر إعلان الكنيسة عن التحدى لمؤسسات الدولة.. ورفض تنفيذ أحكام القضاء.. والتصريح بأن الكنيسة فوق القانون!..

١٠- وزاد لعب الكنيسة بورقة أقباط المهجر.. والصمت على جماعاتهم وجمعياتهم التى تطالب «**بتحرير مصر من العروبة الإسلام**»!.. والتى تدعو للتدخل الأجنبى فى شئون مصر، والضغط على حكومتها.. والتهديد -علنًا- بإحداث «دارفور جديدة- قبطية» فى مصر!.. وتسييرهم للمظاهرات التى تسيئ إلى صورة مصر وسمعة نظامها السياسى وأغلبيتها المسلمة.. ودفع النواب والشيوخ الصهاينة فى الكونجرس الأمريكى إلى تقديم مشاريع القوانين التى تدين مصر وتطلب فرض العقوبات

الأمريكيـة والدولية عليهـا!.. بدعوى اضطهـادها.. بل وإبادتها للأقباط!!..[1].

١١- كـذلك صمـتت الكنيسـة -صمت الرضـى والمباركـة- عن اعـتمـاد الكونجـرس الأمـريكى -بالقـانون رقم ٢٧٦٤- لـ٥٠٪ من المعـونات الأمريكيـة غيـر العسكرية- المخصـصة لمصـر- وذلك لتمـويل وتقوية المنظمات الـقبطية- التى تسـمى نفسـها منظمات حـقوقيـة للمجـتمع المدنى- وعـددها ٤٠ منظـمـة!- من وراء ظهـر الحكومـة المصـرية!.. وكذلك لمساعـدة القرى المصرية التى تسكنهـا نسبة عاليـة من الأقباط، بدعوى «تطوير جالية الأقباط المسيـحيين»!!.. وتوجيه أغلب المعونات الأمريكية التى تـقدم للقطاع الخاص المصرى لتكوين «جـيل من شباب الأعمال الأقباط»!!..

نعم.. لقـد صـمتـت الكنيـسة -صـمت الرضى والمبـاركـة- عن هذه الممارسات الأمريكية، التى حولت الأقباط إلى «جالية» تمولها أمريكا.. والتى أعـادت إلى الأذهان قـرارات الكـونجـرس الأمـريكى بتـمـويل المعارضة العراقية التى تحـالفت مع أمريكا لغزو العراق -بدعوى تحرير المضطهدين فيه- سنة ٢٠٠٣م!..

لقد صمتت الكنيسة عن ذلك، رغم نشـر أنبائه فى صحيفة «المصرى اليـوم» -٢/٨/٢٠٠٧م- ١٠/٨/٢٠٠٧م- وفـى صـحـيـفـة

(١) مـثل مـشـروع القرار ١٣٠٣ -يـوليو سـنة ٢٠٠٨م- انظر صـحيـفـة الدسـتـور فى ٣٠/٧/٢٠٠٨م.

«الدستور» -٧/ ٨/ ٢٠٠٧م-.. بل وكتابة الكاتب الوطنى الليبرالى صلاح الدين حافظ أربع مقالات فى [الأهرام] حول هذا الموضوع البالغ الخطورة![1].

١٢- وفى الوقت الذى كان المشروع الطائفى العنصرى الانعزالى -الذى تقوده الكنيسة- يقيم شقاقًا وفصامًا نكدًا مع الوحدة الوطنية لمصر، ومع الهوية العربية الإسلامية لشعبها.. كانت الكنيسة تتوجه غربًا، طالبة الدعم الغربى لهذا المشروع..

أ- فلقد انضمت الكنيسة إلى «مجلس الكنائس العالمى» -الذى أقامته المخابرات الأمريكية سنة ١٩٤٨م أداة فى الحرب الباردة ضد الشيوعية ومعسكرها الاشتراكى.. وذلك بعد تاريخ طويل من الرفض المسيحى المصرى للانضمام لهذا المجلس.

ومجلس الكنائس العالمى هذا هو صاحب الدعوة إلى «ضرورة تدخل الكنائس داخل البلاد المستقلة حديثًا فى سياسة بلادها».. ولذلك ابتدع نظرية لاهوتية تقول بأن نشاط الدولة فى كل نواحيه -السياسية والاقتصادية والاجتماعية- هو تحت سلطان الله، ولابد للكنائس من العمل على توجيه نشاط الدولة الوجهة التى تتفق وإرادة الله والتى تتفق مع اتجاه الكنائس

(١) صلاح حافظ: [الأهرام] «عن المعونة والمعانين والمتعاونين» فى ١/ ٨/ ٢٠٠٧م ومقال «المعونة الأمريكية والتمييز بين المسلمين والمسيحيين» -فى ٨/ ٨/ ٢٠٠٧- ومقال «الاستخدام السياسى للمعونات الأجنبية» -فى ١٥/ ٨/ ٢٠٠٧م- ومقال «من المسئول: حكومتنا أم حكومتهم؟» -فى ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٧م.

الغربية!»[1]. وهو توجه انقلابى -قام به هذا المجلس- على المسيحية ورسالة كنائسها!.. ويكفى أن نعلم أن جون فوستردلاس [١٨٨٨- ١٩٥٩م] قد أعلن من على المنصة فى الاجتماع التأسيسى لهذا المجلس: «أن نبشر بالمسيحية، فهذا معناه أننا نبشر بالحضارة الغربية»[2].

ب- وأصبحت الكنيسة -بواسطة أقباط المهجر- مدافعة عن «العولمة الأمريكية» التى أهدرت تراث الإنسانية فى الشرعية الدولية والقانون الدولى والاحترام لسيادة الدول الوطنية والقومية.. فأدبيات أقباط المهجر -الذين تلعب الكنيسة بأوراقهم- تدافع عما تسميه أمريكا «التدخل الإنسانى فى الشئون الداخلية للدول».. بدعوى أننا فى «عصر الدول المنقوصة السيادة»!!.. كما دافعت -هذه الأدبيات- عن غزو أفغانستان والعراق والصومال ولبنان.. وناصبت المقاومة الإسلامية العداء!..

جـ- كذلك، تفاوضت الكنيسة مع الفاتيكان.. وتم الإعلان عن التقارب بين الكنيستين -فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٣م- فى ختام أول زيارة يقوم بها بابا الأرثوذكس المصريين إلى الفاتيكان- من ٤ إلى ١٠ مايو سنة ١٩٧٣-.. وتم التأكيد على هذا التقارب فى «بيان تاريخى مشترك» فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٩[3].

---

(١) دكتور وليم سليمان قلادة [الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية] ص ٦١، ٦٢ -طبعة القاهرة- دار الكاتب العربى- بدون تاريخ.

(٢) محمد حسنين هيكل [خريف الغضب] ص ٢٨٤. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م.

(٣) [الأقباط عبر التاريخ] ص ٤٨- ١٥٥.

١٣- وزاد ثقل «الخارج» على «الداخل» فى «رعية الكنيسة».. فأصبح التأثير الأكبر على سياستها وتوجهاتها لأقباط المهجر، المتحالفين -فى جملتهم- مع مراكز الضغط الصهيونية ومع اليمين الدينى والمحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية فى أمريكا.. الأمر الذى جعل قيادة الكنيسة تصمت -صمت الرضى والمباركة- عن الأنشطة المعادية لمصر من قبل الجمعيات القبطية فى الخارج.

ولقد أثر هذا «التغير» الجديد -زيادة نفوذ أقباط المهجر- على «الطابع الوطنى»- التاريخى- للكنيسة الأرثوذكسية المصرية.. فأصبح هواها مع «الخارج -الغربى» أكثر مما هو مع «الداخل الوطنى والقومى»!..

١٤- وفى مواجهة الكنيسة لهوية الأمة، وإسلامية حضارتها، ومع تصاعد تيار اليقظة الإسلامية.. زادت الكنيسة من تحالفها -غير المقدس- مع «غلاة العلمانيين» ضد التوجهات الإسلامية.. بل لقد انزلقت -لأول مرة فى تاريخها- إلى المناطق الحساسة والخطرة.. فمارست -وهى أقلية- نقد عقائد الأغلبية[1].. ووقعت فى استفزازات التنصير لبعض فقراء المسلمين.. وتركت -عمليا.. وهى التى تملك مفاتيح «الحرمان الدينى -المجال مفتوحًا للفضائيات التى تستفز المسلمين وتفترى على

(١) انظر رسالة البابا شنودة [القرآن والمسيحية] مطبعة المجد -محرم بك- الإسكندرية.. وكذلك ما كتبه -فى ديسمبر سنة ١٩٧٠م- بمجلة [الهلال» عقب توليه البابوية. وحواره مع سناء السعيد بصحيفة «الدستور» -ردا على دكتور زغلول النجار -سنة ١٩٨٥م، وراجع- فى ذلك: دكتور محمد جمعة عبد الله [رد افتراء المبشرين على آيات القرآن الكريم] ص ٩٣- ١٩٩ طبعة سنة ١٩٨٥م.

عقائدهم.. الأمر الذى فضح تحالفهـا مع حركة التنصير الغربية للمـسلمين، ووضعـها فى خندق واحـد مع المخططات الغـربية المعادية للإسلام والمسلمين.

١٥- ومارست الكنيسة -لأول مرة فى تـاريخها- إنتاج وعرض وتوزيع المسرحيـات التى تهاجم الإسلام- دين الدولة والأغلبـية- وتسيىء إلى رموزه ومقدساته.. وفتحت قاعـاتها لمحاضرات كنسية تتهجم على رسول الإسـلام ﷺ وعلى الإسلام.. بـل وطبعت الكنيـسة -ووزعت بالمجان- كتبًا لبعض غـلاة العلمانيين تقدح فى الإسلام وتاريخه وأمتـه وحضارته.. وتهيل التراب على اليقظـة الإسلامية الحديثة والمعـاصرة.. كما أنتجت الأفـلام -الشرائط- «المدبلجة» التى تفترى على عدد من رموز علماء الإسلام؟!..

١٦- وفى سنة ٢٠٠٤م.. وعندما أسلمت السيدة وفاء قسطنطين -وكانت زوجة لكاهـن محافظة البـحيـرة- أصرت الكنيـسة على اسـترادها للكنيسة- وهو قهر و«اغتصاب دينى»!.. وسيرت كذلك، المظاهرات -فى المهاجر- وفى المقر البابوى- بالقاهرة- وفى كثير من الكنائس.. وأرسلت منظمات قبطيـة فى المهجر رسائل استدعـاء الحماية لـ«أرييل شارون» -رئيس وزراء إسرائيل- قائلين له: لقد حمى أجدادنا جدكم يوسف عليه السلام فتعال لتحمى الأقباط المصريين!!..

وبهذه الخيانـة الوطنية والقومية والحضـارية هتف المتظاهرون فى مقر البابوية -بالقاهرة- تحت سمع الكنيسة وبصرها- هتفوا بهتافات:

«تعال احمنا يا شارون»!!

«يا أمريكا فينك فينك.. أمن الدولة بينا وبينك»!!..

واعتدى هؤلاء المتظاهرون بالحجارة على قوات الأمن، وأوقعوا فى ضباطها وجنودها الإصابات!.. فكظمت غيظها -وهى التى اعتادت الفتك بالإسلاميين!-.. ولما حدث وقبضت قوات الأمن على بعض هؤلاء المتظاهرين المعتدين.. غضب رأس الكنيسة، واعتكف فى الدير، وأعلن الصيام الاحتجاجى، حتى أفرجت الشرطة عن الذين اعتدوا عليها.. وطلبوا حماية أمريكا وإسرائيل!!..

***

إلى غير ذلك.. ومثل ذلك.. من الاستفزازات لمشاعر الأمة.. والصدامات مع الدولة.. الأمر الذى رفع درجات الحرارة فى التوتر الطائفى.. وأظهر الكنيسة فى صورة «الدولة» التى تتحدى شرعية الدولة الوطنية، وهوية الأمة القومية والحضارية.. مما أدى إلى وضع رعية الكنيسة فى صورة «الجالية» التى تستقوى بالأعداء على الأمة والدولة، وتستعديهم ليتدخلوا فى شئون مصر. ولينتقصوا من سيادتها واستقلالها..

ولقد أثمرت ممارسات الكنيسة هذه تكريس العزلة لأبنائها عن المجتمع، وإحاطتهم بكراهية غير مسبوقة فى تاريخ العلاقة الوطنية والقومية والحضارية بين المسلمين والمسيحيين.

وهذا هو الذى كانت تريده الكنيسة من وراء مشروعها الطائفى العنصرى الانعزالى، الساعى إلى تفجير الشقاق بين المسيحيين والمسلمين!..

● ولقد ساعد الكنيسة على أن تصبح «دولة داخل الدولة» -لها «مشروعها السياسى -القومى -الانفصالى»- استقلالها المالى عن الدولة.. وهو الذى ضمن لها استقلال القرار وحرية الحركة فى التخطيط والتنفيذ..

- فنظام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م الذى استولى على الأوقاف الخيرية الإسلامية -ومنها أوقاف الأزهر والمساجد- قد ترك للكنيسة أوقافها.

ولقد أدى هذا التطور الخطير إلى تبعية المؤسسات الإسلامية للدولة، ومن ثَمَّ خضوعها لسياستها ولأجهزتها الأمنية.. بينما ظلت «دولة الكنيسة» ومؤسساتها بعيدة عن هذه الرقابة، وهذه القيود..

ولقد زاد من هذا الاستقلال المالى للكنيسة، أن مصر التى أصدرت -بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢- عدة قوانين للإصلاح الزراعى -ألغت بها الإقطاع- قد تركت الكنيسة لتكون الإقطاعى الوحيد والكبير فى مصر!.. فالأديرة -التى كانت وظيفتها تاريخياً: العبادة، والانقطاع عن الدنيا وأهلها- قد غدت دوائر إقطاعية، ومؤسسات إنتاج زراعى، ضمت الآلاف المؤلفة من الأفدنة، التى أحاطتها الأسوار العالية، لتتم خلفها العديد من الأنشطة البعيدة عن رقابة الدولة والمجتمع -حتى لقد فوجئت الدولة- فى بعض المنازعات بين هذه الأديرة وبين الأهالى على حيازة الأرض الزراعية- فوجئت بالرهبان الذين يحملون السلاح ويطلقون النيران!.. كما حدث فى «دير أبو فانا»، بمحافظة المنيا، فى مايو سنة ٢٠٠٨م!..

لقد ألغت الدولة المصرية الإقطاع.. وتركت «دولة الكنيسة» لتكون الإقطاعى الأكبر والوحيد فى البلاد!.. الأمر الذى دعم من الاستقلال المالى

للكنيسة، وأتاح لها سلطانًا ماليًا -دعمته المساعدات الخارجية.. والتمويل الأجنبى- فزاد من دعم المشروع السياسى الطائفى الانعزالى الذى ترعاه منذ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧١!.

وزادت المفارقات فى هذا الميدان منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، عندما أدت المواجهة بين الدولة وبين بعض الجماعات الإسلامية إلى «تأميم المساجد» وإخضاعها بالكامل للسلطة الأمنية.. بينما زادت حرية الكنيسة وحرية النشاط فى مؤسساتها..

- فأصبحت المساجد تغلق عقب الصلاة.. بينما الكنائس مفتوحة آناء الليل وأطراف النهار!..
- وأصبح منبر المسجد مؤممًا ومقيدًا.. ومنبر الكنيسة حرًا!..
- وغدا اعتكاف الشباب المسلم ليالى معدودة بالمساجد فى شهر رمضان من المحظورات.. وفى حال السماح به -تحت رقابة الأمن.. وبإذن منه- يصبح بمثابة الطريق لوضع الشباب المعتكف فى قوائم المشبوهين والمراقبين والمرشحين للاعتقالات!.. بينما كل أبواب الحريات مفتوحة أمام الشباب المسيحى للانخراط فى كل ألوان النشاط الكنسى -الدينى والدنيوى على حد سواء!-.. حتى لقد ناديت، وتمنيت -منذ عقد التسعينيات- أن تتساوى مساجد مصر بكنائسها!!..
- كما أصبحت كل قيادات المؤسسات الإسلامية -فى الأزهر والأوقاف- معينة.. وتحت رقابة الأمن- بينما كل القيادات الكنسية طليقة من أية قيود.. الأمر الذى أدى إلى تحجيم العمل الإسلامى.. وإلى تمدد سلطان الكنيسة فى البلاد!..